

تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

"دراسة تطبيقية"

بحث مقدم من

الأستاذ الدكتور

جمال طاهر أبو الفتوح

أستاذ إدارة الأعمال المساعد

ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا

والبحوث السابق - جامعة الزقازيق

حسن أحمد محمد خريبة

معيد بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

٢٠١٨ م

**** ملخص الدراسة:-**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ممارسة البنوك لمسئوليتها الاجتماعية على مستوى أدائها المالي، مع معرفة أى أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأكثر ارتباطاً وتأثيراً على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة. وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام بيانات طولية متوازنة لعينة من ١٢ بنكاً تمثل البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦). ولدراسة العلاقة تم استخدام نموذج الأثر الثابتة، ونموذج تطيل المسار، وذلك للتحقق من قوة وثبات العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي يختلف في معطيه باختلاف النظرة التطيلية ما بين استخدام أسلوب المعادلة الواحدة أو استخدام أسلوب المعادلات الهيكلية. فعلى مستوى المعادلة الواحدة توصلت الدراسة إلى نتائج مشابهة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، حيث أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على مقاسين هما معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، بينما لم يكن للمسؤولية الاجتماعية أى تأثير على معدل العائد على الأصول. وفي نفس السياق توصلت الدراسة إلى أن تأثير المسؤولية الاجتماعية على متغيرات الأداء ترجع في الأساس إلى بُعد المجتمع باعتباره أهم الأبعاد المؤثرة على متغيرات الأداء المالي.

أما على مستوى نموذج المعادلة الهيكلية توصلت الدراسة إلى نتائج موحدة بوجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي ككل من خلال التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على كل متغيرات الأداء المالي باستثناء معدل العائد على الأصول. وبالتالي يمكن القول هنا إلى استنتاج قوى حول تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على أداء المالي للبنوك.

أولاً: مقدمة البحث:

لقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت أكثر وضوحاً نتيجة تركيز مجتمع الأعمال على القضايا الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، ويرجع ذلك للضغوط الهائلة التي تقع على عاتق إدارة الشركات، حيث تمثل المسؤولية الاجتماعية فرصة جيدة للشركات لإبراز صورة ذهنية مثيرة لها في علاقاتها مع أصحاب المصالح والمجتمع المحلي (حماد، ٢٠١٤، ص ٢٣٩-٢٤٠).

ولم يعد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الفترة الأخيرة مجرد دعوة توجهها الحكومة للشركات للقيام ببعض الأنشطة الاجتماعية بدافع أخلاقي فقط، بل أصبحت أحد الأبعاد الأساسية في الاستراتيجية التنافسية بين الشركات وبعضها في ظل العولمة (مليجي، ٢٠١٤، ص ٧).

وبالنسبة لمصر، فقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مع بداية القرن الحالي، حيث تبني اتحاد الصناعات المصرية في عام ٢٠٠١ مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي دعى إلى المشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، وتزايد عدد الشركات المصرية التي انضمت إلى هذه المبادرة من ٥٥ شركة في عام ٢٠٠٤ إلى ٧٢ شركة في عام ٢٠١٤. وفي مارس ٢٠١٠ قامت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة استاندرد آند بورز ومركز المنيرين المصري والمركز المصري لمسؤولية الشركات بإطلاق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني على مستوى العالم (رضوان، ٢٠١٥، ص ١٥٢).

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي تعطيه الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن الكثير من متبري الشركات يُصيبهم الحوق والقلق من أن أداء الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وتوجيه جزء من استثمارات الشركة إلى الممارسات الاجتماعية قد يأتى ذلك على حساب ثروة ملاك الشركة (يوسف، ٢٠١٦، ص ٣٥٩).

وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح هناك شبه إجماع من جانب العديد من الكتاب والباحثين بأن الأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين الأداء وفعاليته، حيث لم تعد تعبر المسؤولية الاجتماعية عبئاً على الشركات وتقليل من أرباحها بل العكس، حيث تجد أن قيام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه يساهم في تحسين الصورة الذهنية للشركة أمام العملاء مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركة. ومن هنا فإن المسؤولية الاجتماعية تعتبر استثماراً طويلاً الأجل له عائد على المدى الطويل يفوق التكلفة المنفقة على أنشطتها المختلفة (موسى، ٢٠١٦، ص ١).

ثانياً: مشكلة البحث:

نظراً لتزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في السنوات الأخيرة وزيادة الضغوط التي تقع على عاتق الشركات لتحمل المزيد من المسؤولية الاجتماعية، لم يعد مقبولاً أن تقوم الشركات بأى ممارسات سلبية على المستوى الأخلاقي والاجتماعي، حيث أن الشركات مسئولة اجتماعياً ليس فقط استجابة للضغوط الاجتماعية والقوانين واللوائح

البينة، ولكن تنبيه للملاحظات وتوقعات أصحاب المصالح بالشركة والمجتمع المعالي المحيط بها. ولا يزال لدى الكثير من مديري الشركات التخوف من أن الإستثمار في إدارة ممارسات المسؤولية الاجتماعية قد يأتي على حساب ربحية الشركة وثروة المالك، وبناءً على ذلك فمن المتوقع أن تحاول الشركات تحقيق التوازن المطلوب بين تحقيق الربح وتنمو الاقتصادى وبين أدائها لأنشطة وممارسات المسؤولية الاجتماعية. وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تظهر تبايناً في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبين الأداء المعالي للشركات، حيث أن هناك دراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المعالي، في حين أثبتت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المعالي، وكذلك أثبتت بعض الدراسات أنه لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المعالي.

هذا، وبالنسبة لقطاع تطبيق هذه الدراسة وهو قطاع البنوك المصرية، نجد أن هذا القطاع يتكون من ١٠ بنك (المسجلين في البورصة المصرية)، ومع دراسة وتحليل لنتائج المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات نجد أن بعض هذه البنوك قد ظهر في هذا المؤشر بينما الجزء الأكبر من هذه البنوك لم يظهر على الإطلاق، ويوضح الجدول رقم (١) بيان بالبنوك وترتيبها في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢:

جدول (١): ترتيب البنوك في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢

البنك / ترتيبه	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
البنك الوطنى للتنمية	٧	٢١	٢٤	-	-	-
البنك التجارى الدولى	١٩	٣	١	٥	٦	٧
بنك التعبير والإسكان	٢٣	٢٣	١٥	١٦	-	-
بنك كريدى اجريكول	١٠	١٣	٣٠	-	-	-
البنك الاهلى للتنمية والاستثمار	-	-	-	٢١	٢١	-
البنك الاهلى موبستيه	-	-	-	-	٢٥	-

ومما سبق يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل التالي:

إلى أى مدى تؤثر المسؤولية الاجتماعية بالمدادها المختلفة (للمعاملين - البيئة - العملاء - المجتمع) على الأداء المعالي للبنوك محل الدراسة.

ثالثاً: أهمية البحث:

أ - الأهمية النظرية:

١- يتناول هذا البحث مجالاً لم يحظ بالاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في البيئة المصرية.

٢- الانضمام العالمى الواسع بالمسئولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمناخ التى تعكسها على منظمات الأعمال.

ب - الأهمية التطبيقية:

- ١- أهمية قطاع البنوك ودوره فى بيئة الأعمال المصرية.
- ٢- المقارنة بين البنوك التى تقوم بالمسئولية الاجتماعية والبنوك التى لا تقوم بها، وانعكاس ذلك على الأداء المالى لها.
- ٣- توضيح العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالى للبنوك محل الدراسة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسمى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- قياس مدى توافق أبعاد المسئولية الاجتماعية فى البنوك محل الدراسة.
- ٢- قياس أثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالى فى البنوك محل الدراسة.
- ٣- وضع تصور شامل لقياس العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالى فى البنوك المصرية.

رابعاً: فروض البحث:

يعتمد هذا البحث على الفروض الرئيسى التالى:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالى فى البنوك محل الدراسة.

ويشتق من هذا الفرض مجموعه من الفروض الفرعية، تتمثل فيما يلى:

- أ- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المسئولية الاجتماعية ومعدل العائد على متوسط الأصول فى البنوك محل الدراسة.
- ب- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المسئولية الاجتماعية ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية فى البنوك محل الدراسة.
- ت- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المسئولية الاجتماعية وروحية السهم فى البنوك محل الدراسة.

خامساً: حدود البحث:-

تتمثل فى الأتى: ١- إقتصار تطبيق الدراسة الميدانية على الفترة الزمنية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

٢- تم تحديد العينة بناء على البنوك المسجلة فى البورصة المصرية.

سادساً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وهم ٤٠ بنك. فى حين تتكون عينة البحث من ١٢ بنك، حيث اعتمد الباحث على البنوك المسجلة فى البورصة خلال الفترة التى يتناولها البحث من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من أنه مسجل فى البورصة ١٤ بنك إلا أن بنك القاهرة تم

شجنيته حديثاً في فبراير ٢٠١٧ ولا يتوافر له بيانات عن القيمة السوقية، وكذلك تم استبعاد البنك المصري لتتمية الصادرات لأن السنة المالية تبدأ في واحد من شهر يوليو من كل عام. وبالتالي فتتكون عينة البحث من ١٢ بنك وهم كالاتي: (البنك التجاري الدولي - مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك كريدي أجريكول - بنك قطر الوطني الأهلي - بنك البركة - بنك فيصل الإسلامي - بنك ساب - بنك الكويت الوطني - بنك قناة السويس - البنك المصري الخليجي - بنك الاتحاد الوطني - بنك النعيم والإسكان).

سابعاً: متغيرات البحث وطرق قياسها:

تتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

أ- المتغير المستقل: (المسؤولية الاجتماعية)

اعتمد الباحث في قياس المسؤولية الاجتماعية على مقياس تم تصميمه بالاعتماد على (الدليل الاسترشادي عن الاستدامة بالبورصة المصرية، ٢٠١٦ + صالح، ٢٠١٥ + Shahwan, Hassan, 2013 + سعد الدين، ٢٠١٣ + السيد، ٢٠٠١) الذي تم بناءه على تصميم استجابات للأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية وهي ٣٠ بند وموزعة كالأعلى أربعة أبعاد أساسية وذلك على النحو التالي:

١- بُعد العاملين: يحتوي على ٧ بنود.

٢- بُعد البيئة: يحتوي على ٥ بنود.

٣- بُعد العملاء: يحتوي على ٧ بنود.

٤- بُعد المجتمع: يحتوي على ١١ بند.

وتعتمد الدراسة على طريقة الدرجات الثنائية التي تطبقها مؤسسة ستاندر أند بورز. حيث يشار برقم (١) إذا كان البند موجود، ويزوم (صفر) إذا لم يكن موجود، وذلك بالرجوع إلى التقرير السنوي لكل بنك بالإضافة إلى المعلومات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك وكذلك طبيعة العمل داخل قطاع البنوك. ثم يتم تجميع الدرجات المحسوبة لهذه البنود لكل بنك مضومة على إجمالي درجات البنود، ثم تحسب النسبة المئوية على مستوى كل البنوك منسوبة إلى الدرجة الكلية للقائمة بالإضافة إلى تصنيف الدرجات المحسوبة وفقاً للمحاور الأربعة.

ب- المتغير التابع (الأداء المالي):

يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي، ولقد تم قياسه كما يلي: (Dinson, 2017 + حماد، ٢٠١٤ + مليجي، ٢٠١٤ + عفاة، ٢٠١٢ + العاني، ٢٠١٠)

٥ الأداء المالي: يتم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- معدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) = (صافي الربح بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي الأصول)

- معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) = (صافي الربح بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي حقوق الملكية)

- ربحية السهم (EPS) = (الربح بعد ضرائب - أرباح التوزيع) ÷ عدد الأسهم العادية المصدرة

• المتغيرات الضابطة: تتمثل في :

- حجم البنوك - Size - لوغاريتم إجمالي الأصول.

- درجة الرافعة المالية - Leverage - (إجمالي الإلتزامات ÷ إجمالي الأصول)

- القيمة الدفترية للقيمة السوقية = (القيمة الدفترية لحقوق الملكية ÷ القيمة السوقية لحقوق الملكية)

ثامناً: أسلوب البحث :-

يعتمد الباحث في إجراء البحث على كل من أسلوب الدراسة المكتبية، وأسلوب الدراسة الميدانية كما يلي:

١- الدراسة المكتبية:- تنطوي هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات وما كُتِبَ في مجال الدراسة للحصول على البيانات الثانوية اللازمة لأغراض البحث.

٢- الدراسة الميدانية:- الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن تساؤلات البحث والتوصل إلى النتائج والتوصيات، ولقد اعتمد الباحث في ذلك على:-

• التعرف على مدى تطبيق البنوك للمسئولية الاجتماعية.

• قياس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

• قياس أثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك محل الدراسة.

ثامناً: الدراسات السابقة :-

١- دراسة Han, Kim, Yu, 2016: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أبعاد المسئولية الاجتماعية (المسئولية البيئية - المسئولية الاجتماعية - الحركة) وبين الأداء المالي للشركات، وذلك على الشركات المدرجة في البورصة الكورية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين بُعد المسئولية البيئية وبين الأداء المالي للشركات، ووجود علاقة إيجابية بين بُعد الحوكمة وبين الأداء المالي للشركات، بينما لا توجد علاقة بين بُعد المسئولية الاجتماعية وبين الأداء المالي للشركات.

٢- دراسة Madugba, Okafor, 2016: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على كل من (العائد على السهم، العائد على رأس المال العامل، توزيعات الأرباح للسهم) للبنوك المدرجة في نيجيريا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين المسئولية الاجتماعية والعائد على رأس المال العامل، بينما توجد علاقة سلبية بين المسئولية الاجتماعية وبين توزيعات الأرباح للسهم أو العائد على السهم.

٣- دراسة يوسف، ٢٠١٦: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختيار أثر مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي، ودراسة واختيار أثر بعض المتغيرات الوقائية على هذه العلاقة وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

وتوصلت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يؤثر إيجاباً على معدل العائد على الأصول، ولا يوجد تأثير معنوي له على معدل التغير في السعر السوقي للسهم، كما أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة إيجابية معنوية لمعدل النمو وسلبية معنوية لمعدل المديونية على الأداء المالي.

4- دراسة Ngatia, 2014: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في شركات التأمين (٢٠ شركة) في كينيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتأمين وأدائها المالي.

5- دراسة حماد، ٢٠١٤: هدفت هذه الدراسة إلى صياغة إطار مفاهيمي متكامل عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على الأداء المالي للشركات، وكذلك تقييم أثر الإستهلاك بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة المنشأة، وتطبيق مؤشرات ونماذج التقييم المناسبة لتقييم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي وقيمة المنشأة.

وتوصلت النتائج إلى اختلاف تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي باختلاف القطاعات في المملكة العربية السعودية، حيث أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة جوهرية بين المسؤولية الاجتماعية وكافة مؤشرات الأداء المالي في قطاع الأسمنت، وتوجد علاقة جوهرية طردية بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في قطاع الصناعات الغذائية بينما لا توجد علاقة جوهرية بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشر سعر السهم للسوق ومعدل العائد على السهم السوقي. وكذلك توصلت الدراسة إلى اختلاف تأثير المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة باختلاف القطاعات.

**** التعليق على الدراسات السابقة:-**

- ١- لا يوجد إجماع عام على أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية في الدراسات السابقة.
- ٢- رغم تعدد الدراسات السابقة في مجال المسؤولية الاجتماعية، يجد الباحث أن معظم هذه الدراسات تتركز في دول متقدمة ومتطورة يتزايد فيها الاهتمام بالوعي البيئي وأهمية المسؤولية الاجتماعية.

- ٣- أظهرت نتائج الدراسات السابقة تبين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وذلك كما يلي:
 - هناك دراسات أثبتت أن هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، سواء كانت هذه العلاقة إيجابية أو كانت سلبية مثل دراسة.
 - هناك دراسات أثبتت أنه لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مثل دراسة (Nadeem, 2012).

الإطار النظري للبحث

* مفهوم المسؤولية الاجتماعية:-

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت حقيقة واقعة يصعب تجاهلها، إلا أنه حتى الآن لا يوجد مفهوم شامل متفق عليه لماهية تلك المسؤولية على وجه الدقة (عيسى، ٢٠١٤: ص ٤)، لذلك سوف يقوم الباحث بعرض مجموعة من المفاهيم التي سوف تساهم في التعرف على هذا المفهوم، ومن أهم تلك المفاهيم ما يلي:

أوضح البنك الدولي أن المسؤولية الاجتماعية هي "الالتزام المنظمة بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد". (World Bank, 2005, p1)

بينما أوضحت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" بأن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن "الالتزام الشركة بمعنيين، للعنصر الأول: هو الالتزام بقوانين البلد الذي تعمل به الشركة واتباع التوجيهات الإرشادية للمجتمع الدولي بشأن العمالة وحقوق الإنسان والبيئة، والعنصر الثاني: هو تبرع الشركة بالأموال والوقت والموظفين في سبيل قضايا تطوعية، وقد تقوم الشركات أحياناً بهذه الأعمال كتأجيل على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية". (عبدالوهاب، ٢٠١١، ص ٣٠٩)

كما أشار "المجلس الدولي للتنمية الاقتصادية المستدامة" بأن المسؤولية الاجتماعية هي "الالتزام أخلاقي لقطاع الأعمال والشركات الهادفة للربح لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة عن طريق المشاركة في تحسين مستوى المعيشة للعاملين في هذه الشركات وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع بوجه عام". (WBCSD, 1999, P3)

وعرف "Drucker" المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وأن تعكس سياسة واستراتيجية الشركات مسلحة جميع الأطراف لفائدة من حملة الأسهم والعاملين والعملاء والمستهلكين والبيئة والمجتمع ككل". (مصطفى، ٢٠١٣: ص ٦)

أما "Carroll" فيعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "تتضمن التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية من جانب المجتمع لشركة معينة في نقطة محددة من الزمن". (Carroll, 1979, p500)

في ضوء ما سبق يتفق الباحث مع غولد غارف بأنه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام ديني وأخلاقي ووطنى بالمساهمة الاجتماعية سواء كان بالفعل أو بالمال تجاه أشخاص متعددين، منهم من يعمل داخل الشركة، ومنهم المقيم في المجتمع والبيئة المحيطة، وذلك مقابل استغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع وتحقيق الأرباح". (غارف، ٢٠٠٩: ص ٣٠)

* أبعاد المسؤولية الاجتماعية:-

يمكن تقسيم أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أبعاد وذلك كما يلي:

١- المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:

وتعني تأثير أنشطة الشركة على العاملين فيها، والذين يساهمون بصورة فعالة في تحقيق أهداف الشركة، وتشمل هذه الأنشطة على أنشطة تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام مثل (توفير بيئة عمل آمنة، الاهتمام بالشئون الصحية للعاملين وأسرهم، توفير السكن المناسب وتقديم المساعدات لهم، وتوفير البرامج التدريبية اللازمة). (عيسى، ٢٠١٤ ص ٨)

٢- المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين (العملاء):

ويعكس هذا المجال اهتمام الشركات بالمحافظة على رضا المستهلك وحمايته، ويظهر ذلك من خلال الأتي: (مصطفى، ٢٠١٣ ص ٩)

- جودة المنتجات ونوعيتها وتوفرها بأسعار مناسبة.

- الاهتمام بوضع خطط للإعلان والترويج للمنتجات. - بتوفير ضمان كافى للمنتج.

- توفير بيانات لازمة عن المنتجات من حيث المنتجات وبلد المنشأ وفرة الصلاحية.

٣- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:

وتشمل الأنشطة الاجتماعية للشركة والتي توجه أساساً لخدمة الجمهور العام، مثل: (عمران، مرقس، ٢٠١٢ ص ٢١٦)

- دعم المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية وهيئات الرعاية الاجتماعية.

- المساهمة في حل ومنع المشكلات. - توفير إمكانيات الرعاية الصحية وتخفيض انتشار الأمراض.

- تمويل خطط الإسكان، وتطوير نوعية المباني. - المساعدة في حل مشكلات الأفراد والمشاريع.

- المساهمة في توفير الوجبات الغذائية لطولف معينة.

٤- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:

وتتمثل في الأنشطة الموجهة لمنع التعدي على البيئة أو لمنع أى سلوك له آثار عكسية على البيئة، من أمثال ما يلي: (عبدالله، ٢٠١٢ ص ١٣١)

- للحد من تلوث الهواء. - تطبيق القواعد القانونية للحد من أو تقليل التلوث المائي.

- المساهمة في الحد من الضوضاء. - للحفاظ على استخدام الطاقة وتلبية مصادر جديدة لها.

* دور البنوك في تحقيق المسؤولية الاجتماعية:-

ليس هناك شك أن البنوك التي ساهمت في إحداث الأزمة المالية بالولايات المتحدة وغيرها من الدول هي نفسها التي كانت بمثابة حائل المد التي أنقذت الكثير من الدول من مخاطر الأزمة المالية، ولكي يستمر هذا الدور الإيجابي للبنوك فلا بد أن تُعبر البنوك عن واقعها الاجتماعي، ولا تنمو بمعزل عنه، والعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وأن يكون صغار المستثمرين محل اهتمام البنوك، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية. (محمد، ٢٠٠٩ ص ١٢٥)

وتلعب البنوك دوراً أساسياً في خدمة الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة والتي لها تأثير على المدى المستمر والبعيد وتساعد على تحقيق الأهداف المرجوة والعشودة. حيث أدى التغيير في مفهوم مسؤولية البنوك في الآونة الأخيرة إلى ظهور مسؤولياتها الاجتماعية بجانب مسؤولياتها الاقتصادية، وتطور مفهوم تمثيل المصالح الذي يؤكد على مسؤولية إدارة البنك على مراعاة مصالح الأطراف العديدة مثل (المودعين، العملاء، العاملين، البيئة المحيطة، المجتمع). (يوسف، ٢٠١٠ ص ٨٨)

* مفهوم الأداء المالي:-

تختلف روى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي، حيث أن :

يمكن تعريف الأداء المالي بأنه "مدى قدرة الشركة على استغلال مواردها المتاحة من أجل تحقيق الأرباح"، وذلك بغرض تقييم الموقف المالي للشركة. (عبدالقاسم، ٢٠١٠ ص ٣٧)

وكذلك يعبر الأداء المالي للشركة عن الجوانب المالية التي يتم التوصل إليها من خلال حساب عدة مؤشرات مالية للتعرف على مدى تقدم الشركة نحو تحقيق أهدافها المالية، وذلك لضمانة المساهمين على استثماراتهم. (يوسف، ٢٠١٥ ص ٤)

حيث يسلط الأداء المالي الضوء على مجموعة من النقاط هي : العوامل المؤثرة على القيمة والثروة، وأثر السياسات المالية المتبعة داخل المنشأة على عمليات خلق القيمة والثروة ومدى القدرة على تعظيم الأرباح، وتغطية النفقات المالية، ومدى القدرة على تحقيق الرضاء العادل لكافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة. (عصام، ٢٠١٢ ص ٦٠)

الإطار التطبيقي للبحث

يمكن تحديد النموذج الأساسي للدراسة الذي تم استخدامه لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي من خلال النموذج التالي أو ما يعرف به لنموذج (١):

$$Performance_{it} = \beta_0 + \beta_1 Social_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Leverage_{it} + \beta_4 BM_ratio_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

حيث t تشير إلى البنوك المستخدمة وعددها (12) بذلك عام وخاص، t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة وهي (2012-2016). و (β_0) تعبر عن الجزء الثابت، بينما $(Performance)$ تعبر عن المتغير التابع وهو أداء القطاع البنكي (وهنا سوف يتم إخبار أثر المسؤولية الاجتماعية على كل متغير من متغيرات الأداء في نموذج منفصل)، (β_1) تشير إلى المتغير المستقل وهو المسؤولية الاجتماعية في البنوك، في حين (β_2) ، (β_3) ، (β_4) تشير إلى متجه المتغيرات الصلابة، وأخيراً (ϵ_{it}) يشير إلى الخطأ العشوائي.

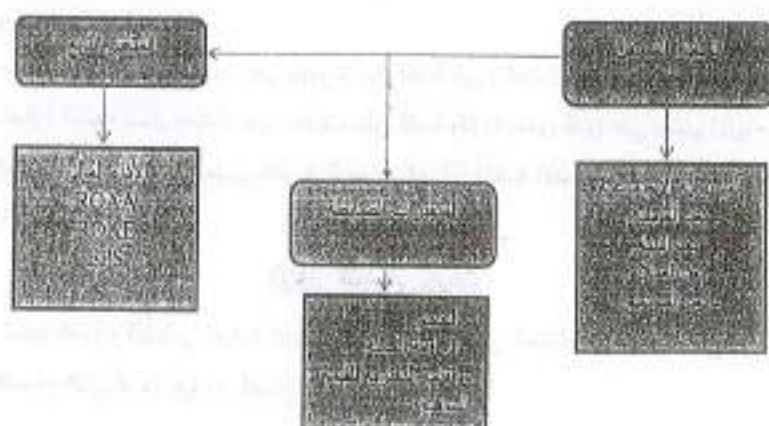
وبالانتقال إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فقد تم تطوير نموذج الدراسة الأساسي (نموذج (1)) عن طريق وضع متغيرات الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية بدلاً من متغير المسؤولية الاجتماعية الإجمالي، وذلك حتى يمكننا التعرف على أي الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية الأكثر تأثيراً على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك المصرية.

ومن ثم يمكن صياغة النموذج الفرعي الذي يظهر أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء من خلال النموذج التالي أو ما يعرف بـ [نموذج (2)]:

$$Performance_{it} = \beta_0 + \beta_1 Workers_{it} + \beta_2 Environment_{it} + \beta_3 Customers_{it} + \beta_4 Society_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 Leverage_{it} + \beta_7 BM_ratio_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

حيث (β_1) ، (β_2) ، (β_3) ، (β_4) تشير إلى متجه المتغيرات المستقلة لمحاور المسؤولية الاجتماعية الممثلة في بُعد العاملين، والبيئة، والعملاء، والمجتمع على الترتيب.

ويمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:



شكل (1): نموذج الدراسة

* أساليب التحليل الإحصائي:

لقد اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واستخراج النتائج، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views 10)، بالإضافة إلى الحزمة الإحصائية (STATA 15).

* التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Analysis):

وتلك لوصف جميع متغيرات الدراسة والتي تتمثل في (المسؤولية الاجتماعية، الأداء، والمتغيرات الضابطة). وفيما يلي عرض الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات كما يتضح من الجدول (٢) التالي:

جدول (٢): التوزيع الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	اختبار جاك بيرك
أ. التابعة:					
معدل العائد على متوسط الأصول	٢,٨٧٨	١,٥٥٤	٠,٠٠٠	٧,٧٠٠	١,١١١ (٠,٤٩٣)
معدل العائد على متوسط حقوق الملكية	٣٣,٤٦	١٥,٨٨	٠,٠٠٠	٦٨,٧٩	٠,٤١٥ (٠,٧٦١)
ربحية السهم	٢,٠٢٧	١,٣٩١	٠,٠٠٠	٥,١٨	٢,٩١٢ (٠,٢٣٢)
ب. المستقلة:					
المسؤولية الاجتماعية	٠,١٨١	٠,١٣٠	٠,٣٠٠	٠,٨٠٠	١,٠٥٠ (٠,١٣١)
العمالين	٠,٤٧٦	٠,١٠٠	٠,٢٥٥	٠,٧١٤	٠,١٩٠ (٠,١٠٩)
البيئة	٠,٣٣٣	٠,٢٦٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٥١,١٥ (٠,٠٠٠)***
التصلاء	٠,٥٩٢	٠,١٣٦	٠,٤٢٨	١,٠٠٠	٥,٩٧٨ (٠,٠٠٠)**
المجتمع	٠,٤٨١	٠,٢٢٠	٠,١٨١	١,٠٠٠	٢,١٥٧ (٠,٣١٠)
ج. الضابطة:					
حجم للشركة	٢١,١٥	٠,٨٣٩	٢٢,١١٧	٢٦,٢٩	٢,٣٧٠ (٠,٣٠٥)
الرألة المالية	٩٠,٨٨	٣,١٦١	٨٣,٦٦	٩٥,٧١	٢,٥٠٦ (٠,١٧٣)
نسبة القيمة المضافة للسوق	٢,٢١٨	٤,١٤٥	٠,٢٥٠	٢٦,٨٧	١٣٨٧,٤ (٠,٠٠٠)***

ملحوظة: ***, **, * تشير إلى وجود دلالة إحصائية (المعوية) عند مستوى ١%, ٥%, 10% على الترتيب.

وبالقاء النظر على هذه الإحصاءات يتضح أن معدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) يتراوح نسبته بين (صفر% و ٧.٧%) وذلك بمتوسط عام يبلغ (٢,٨٧٨%)، والانحراف المعياري

(١.٥٥٤). وهو ما يتضمن أن كل 50 جنيه من أصول البنوك يتحقق عليه عائد مقداره ٢.٨٨ جنيه في المتوسط خلال فترة الدراسة. وفي المقابل كان معدل العائد على حقوق الملكية (ROAE) يتراوح في مدى أكبر بكثير من معدل العائد على الأصول، حيث تراوح ما بين (صفر % و ١٨.٢٩ %) بمتوسط عام (٢٣.٤٦ %). وانحراف معياري (١٥.٨٨). مما يشير إلى أن كل 50 جنيه من حقوق الملكية بالبنوك تحقق عائد مقداره ٢٣.٥ جنيه في المتوسط، وهو يمثل ما قيمته ١١٦٣.١ % من معدل العائد على كل 50 جنيه من الأصول. وبالنسبة لربحية السهم (EPS) لم يختلف كثيراً عن سابقة، حيث تراوح فيما بين (صفر و ٥.١٨) بمتوسط عام خلال الفترة (٦.٠٢٧)، وانحراف معياري (١.٣٩١). وبالتالي يتضح أن مقدار الأرباح المحققة لكل سهم عادى في عينة البنوك هو ٢ جنيه في المتوسط خلال فترة الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى والأقصى لجميع متغيرات الأداء المالي لعينة البنوك تقع في مدى واسع جداً ما بين بنوك حققت أداء إيجابى قوى وبنوك حققت أداء سلبى وكبير في كل المؤشرات، وهذا المدى الواسع أمرًا طبيعيًا يعكس مدى التباين الحادث بين أداء البنوك والذي قد يرجع إلى اختلاف الخبرات بين البنوك أو الظروف التي يواجهها كل بنك أو غيرها من المتغيرات التنظيمية.

وبالانتقال إلى المتغيرات المستقلة يتضح من نتائج الجدول أن متوسط المؤشر الإجمالي للمسؤولية الاجتماعية التي حققتها عينة البنوك كان ٥٠.٤٨١ بانحراف معياري (٥.١٣٠)، وهو بذلك أقل من نصف قيمة المؤشر المقدر بـ ١٠٥ (بند ١٥ = درجة). مما يشير إلى وجود ضعف في ممارسة بنوك العينة للمسؤولية الاجتماعية بشكل عام، بمعنى آخر أن بنوك العينة في المتوسط قد استوفت ٤٨.١ % من بنود المسؤولية الاجتماعية البالغة ٣٠ بند. كذلك كان الحد الأدنى والأقصى للمسؤولية الاجتماعية يقع ما بين (٠.٣ - ٥٠.٨ درجة).

وبالانتقال إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة تجد أنها لا تختلف كثيراً عن المؤشر الإجمالي، حيث جاء متوسط ثلاثة أبعاد منها أقل من نصف قيمة كل بُعد. وبمقارنة أبعاد المسؤولية بعضها ببعض يمكن ملاحظة أن أفضل هذه الأبعاد مقارنة بالأخرى كان بُعد العملاء بمتوسط (٥.٥٩٢) وانحراف معياري (٥.١٣٦). أى أن بنوك العينة تستوفى ٥٩.٢ % من بنود هذا البعد في المتوسط، وهو أكبر بكثير من المتوسط العام للمؤشر الإجمالي. وفي المرتبة الثانية يأتي بُعد المجتمع بمتوسط (٥.٤٨١)، وانحراف معياري (٥.٢٢٠). وهو ما يعنى استيفاء بنوك العينة لما نسبته ٤٨.١ % من بنود ذلك البعد في المتوسط، وهو مماثل للمتوسط العام. وفي المرتبة الثالثة يأتي بُعد العاملين بمتوسط (٥.٤٧٦)، وانحراف معياري (٥.١٠٠). وبالطبع ذلك يعنى أنه في المتوسط استوفت البنوك ٤٧.٦ % من بنود ذلك البعد، وهو بالطبع أقل قليلاً من المتوسط العام. وأخيراً يأتي في المرتبة الأخيرة بُعد البيئة بمتوسط (٥.٣٣٣)، وانحراف معياري (٥.٢١٠). وبالتالي فإن البنوك في ذلك المحور تستوفى في المتوسط ما نسبته ٣٣.٣ % من مجموع بنوده. وبالطبع يُعد هذا المحور هو أبوء المحاور من حيث ممارسة البنوك له.

وأخيراً بالانتقال إلى المتغيرات الضابطة يتضح من الجدول أن حجم بنوك عينة الدراسة (*Size*) (مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة) خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (٢٢.٤١٧ و ٢٦.٢٩) وذلك بمدى واسع يبلغ (٣.٨٧٣) تقريباً، ومتوسط يبلغ (٠.٨٣٩)، وانحراف معياري (٠.٨٣٩). كذلك جاء متوسط الرافعة المالية (نسبة الدينون) لعينة البنوك (٩٠.٨٨%) بانحراف معياري يبلغ (٣.١٦٤)، أي أن نسبة الدينون إلى إجمالي الأصول ٩٠.٨٨%، وبالتالي فإن نسبة حقوق الملكية تبلغ ٩.٢٢%. وأخيراً بالنسبة لمؤشر نسبة القيمة الدفترية للسوقية (*BM_ratio*) كمقياس لفرص النمو في حقوق الملكية، فنجد أنه يتراوح ما بين (٠.٥٢٠ و ٢٦.٨٧) بمتوسط عام يبلغ (٢.٢١٨)، وانحراف معياري (٤.١٤٥). ونلاحظ هنا أن متوسط هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكبر بمقدار الضعف تقريباً من القيمة السوقية لهذه الحقوق، مما يعكس إقبالاً في القيم السوقية لهذه الحقوق وليس زيادتها.

وأخيراً إختبار "Jarque-Bera" جاء غير معنوي لأغلب مؤشرات الجدول مما يشير إلى أن هذه المؤشرات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك باستثناء المتغيرات التابعة، بالإضافة إلى يُعدى البيئة والعلاء بالنسبة للمتغيرات المستقلة، ونسبة القيمة الدفترية للسوقية بالنسبة للمتغيرات الضابطة والتي جاء قيم إختبار "Jarque-Bera" لها ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن قيمها تقع في مدى واسع ولا تدور حول متوسطها.

* تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

وهنا تم تحليل الارتباط من الدرجة الصفوية بين متغير المسؤولية الاجتماعية وجميع متغيرات الأداء المالي والمتغيرات الضابطة كما يظهر في الجدول (٣)، كذلك تم تحليل الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة ومتغيرات الأداء المالي والمتغيرات الضابطة كما يظهر في الجدول (٤). وقد تم ذلك باستخدام الارتباطات ثنائية المتغير (*bivariate correlations*). والتي تسمح لنا بالتحقق الأولى من العلاقات المفترضة.

في ضوء معاملات الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية ومتغيرات الأداء المالي، يتبين وجود علاقة ارتباط طردى تتراوح قوته ما بين متوسط إلى ضعيف بين المسؤولية الاجتماعية ومتغيرات الأداء المالي، كما نجد أن جميع معاملات هذه الارتباطات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%. كما نجد أن أكثر متغيرات الأداء ارتباطاً بالمسؤولية الاجتماعية هو مقياس ربحية السهم بمعامل ارتباط (٦٤.٩%)، يليهم معدل العائد على متوسط الأصول (٥٦.٢%)، ثم معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٥٥.١%).

أما بالنسبة لمعاملات الارتباط بين متغيرات الأداء المالي بعضها ببعض، فيوضح أن أغلب معاملات هذه الارتباطات جاءت ضعيفة التقوى باستثناء معامل الارتباط بين معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٨١.١%)، كذلك معامل الارتباط بين ربحية السهم وكلاً من معدل العائد على متوسط الأصول، ومتوسط حقوق الملكية حيث جاءت (٧٥.٩%)، (٨٠.٢%) على التوالي. ومعدل العائد على متوسط الأصول (٨٨.٩%). كما تتراوح هذه المعاملات ما بين ارتباطات طردية وعكسية. ويعكس هذا وجود تباين في

وبالانتقال إلى نتائج الجدول (٤) التالي للخاص بمصفوفة الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومتغيرات الأداء العالي يتضح أن أكثر متغيرات الأداء العالي ارتباطاً ببعد العاملين كانت ربحية السهم (٣٨.٨%)، معدل العائد على متوسط الأصول (٣٧.٥%)، ثم معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٣٤%)، وقد كانت كل هذه المعاملات ذاتة إحصائياً. وفي المقابل كانت أكثر متغيرات الأداء ارتباطاً ببعد البيئة هو مقياس ربحية السهم (٤٥.٦%)، ثم معدل العائد على متوسط الأصول (٤٥.٢%)، وأخيراً معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٣١%)، كما نلاحظ أن كل معاملات الارتباط بين بُعد البيئة ومتغيرات الأداء كانت ذاتة إحصائياً عند مستوى ١%.

جدول (٤): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومتغيرات الأداء العالي والمتغيرات الضابطة

العاملين	البيئة	الصلاء	المجتمع
العاملين	١		
البيئة	-٠.١٤٤		
	(٠.٢٧٠)		
الصلاء	٠.١٢٦	٠.٦٥٨	
	(٠.٣٣٧)	*** (٠.٠٠٠)	
المجتمع	٠.٢٠٨	٠.٥٥٩	١
	*(٠.١١٠)	*** (٠.٠٠٠)	
معدل العائد على متوسط الأصول	٠.٣٧٥	٠.٤٢٩	٠.٤٣٨
	*** (٠.٠٠٣)	*** (٠.٠٠٠)	*** (٠.٠٠٠)
معدل العائد على متوسط حقوق الملكية	٠.٣١٠	٠.٣١٣	٠.٥٣٨
	*** (٠.٠٠٠٨)	*** (٠.٠٠١٥)	*** (٠.٠٠٠)
ربحية السهم	٠.٣٨٨	٠.٥١١	٠.٥٥٤
	*** (٠.٠٠٣)	*** (٠.٠٠٠)	*** (٠.٠٠٠)
حجم الشركة	٠.٦٦٤	٠.٥٨٨	٠.٦٥٨
	(٠.٢١٩)	*** (٠.٠٠٠)	*** (٠.٠٠٠)
الرافعة المالية	-٠.٠٦٤	-٠.١٨٥	-٠.٦٦٤
	(٠.٩١٣)	(٠.١٥٦)	(٠.٢٠٥)
نسبة القيمة السوقية	-٠.١٧٥	-٠.١٣٣	-٠.٦٤٠
السوقية	(٠.١٧٨)	(٠.٢٤٤)	*(٠.٠٦٤)

ملحوظة: - ***, ** تشير إلى وجود دلالة الإحصائية (المعنوية) عند مستوى ١%, ٥%, 10% على التوالي.

- الأرقام داخل () تشير إلى Prob.

وبالانتقال إلى بُعد العملاء في نفس الجدول نلاحظ أن أكثر متغيرات الأداء إرتباطاً بها كان مقياس ربحية السهم (٥١.١%)، ثم معدل العائد على متوسط الأصول (٤٤.٩%). ثم معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٣١.٣%). وعلى بُعد البيئة نلاحظ هنا أن كل معاملات الإرتباط بين بُعد العملاء ومتغيرات الأداء كانت دلالة إحصائية. وأخيراً بالانتقال إلى محور المجتمع نجد أن جميع معاملات إرتباطه مع متغيرات الأداء كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١%، ٥%. ويتوزع متغيرات الأداء العالي من حيث قوة إرتباطها مع محور المجتمع، نجد أنها تبدأ بمقياس ربحية السهم (٥٥.٤%)، ثم معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (٥٣.٨%)، ثم معدل العائد على متوسط الأصول (٤٣.٨%).

أما بالنسبة لمعاملات الإرتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية بعضها ببعض، فنلاحظ أن إرتباط بُعد العاملين بباقي الأبعاد كان ضعيف جداً وغير ذال إحصائياً، وفي المقابل كانت معاملات الإرتباط بين باقي الأبعاد بعضها ببعض (البيئة، والعملاء، والمجتمع) متوسطة القوي وطردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ١%، حيث تراوحت ما بين (٤٨.٥%) و (٦٥.٨%).

وأخيراً بالنسبة لمعاملات الإرتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والمتغيرات الضابطة، فنلاحظ وجود إرتباط طردى متوسط ومعنوي عند ١% بين حجم الشركة وكلاً من بُعد البيئة (٥٨.٨%)، وبُعد العملاء (٦١.٨%)، وبُعد المجتمع (٦٥.٨%). كما نلاحظ وجود إرتباط سلبي ضعيف ومعنوي عند ١٠% بين نسبة القيمة المضافة للسوقية وبُعد المجتمع (-٢٤%). بينما جاءت معاملات الإرتباط للمتبقية بين المتغيرات الضابطة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ضعيفة وغير دلالة إحصائياً. وبالتالي نستنتج أن معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة الثالث والرابع جاءت ما بين ضعيفة ومتوسطة وهو أمر جيد قد يُشير إلى احتمال عدم تعرض هذا النموذج عند التقدير لمشكلة الإرتجاج الخطي.

وكما هو مبين في الجدولين (٣)، (٤) أعلاه يوزع تحليل الإرتباط مؤشرات قوية ذات صلة (associations)، حيث إمتداداً إلى هذه الإرتباطات ثنائية المتغير، يمكن للتوقع بأن معاملات الإرتباط الخاصة بتأثير مؤشر للمسؤولية الاجتماعية على كل متغيرات الأداء العالي ستكون إيجابية ومعنوية. كذلك من المتوقع أن يكون بُعد المجتمع هو أكثر الأبعاد تأثيراً على متغيرات الأداء.

وبالتالي لمزيد من دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات سوف يتم استخدام تحليل الإرتباط المتعدد، باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المرجحة بالينك (WLS)، وتحليل المسار (PA)، وفيما يلي اختبار فروض الدراسة.

* إختبار فروض الدراسة (تحليل الإنحدار):

أ- تحليل الإنحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة (WLS):

تعرض الجداول التالية من (٥) إلى (٧) نتائج تحليل إنحدار نماذج للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة بالبنك (Cross)، حيث يختص كل جدول بتقدير نموذجي للدراسة على كل متغير تابع (الأداء المالي) على حدة، حيث يمثل النموذج (١) نموذج الدراسة الأساسي والذي يشمل على متغير المسؤولية الاجتماعية والمتغيرات المضابطة الثلاثة. في المقابل يشمل النموذج (٢) على أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند إجراء تحليل الإنحدار في النموذج (١) بالنسبة لكل متغيرات الأداء المالي قد ظهرت مشكلة الإزدواج الخطي بين متغيري حجم الشركة والمسؤولية الاجتماعية، حيث كان معامل التضخم بين المتغيرين أكبر من القيمة (١٠)، مما استدعى معه حذف متغير حجم الشركة من التحليل في النموذج (١) وإعادة تقدير النموذج. بينما في النموذج (٢) لم تظهر تلك المشكلة.

١- تأثير المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول:

يتضح من نتائج النموذج الأول في الجدول (٥) وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط الأصول عند مستوى ١%، حيث كان قيمة المعثر (٥.٦٠٩٨) وهو يشير إلى أن زيادة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العائد على متوسط الأصول بالبنوك بمقدار ٥.٦١% في المتوسط. وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة الفرعية (H₁₋₁) والتي تلص على وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط الأصول. أما بالنسبة للمتغيرات المضابطة فنجد سلبية للرافعة المالية عند مستوى ١%، ونسبة القيمة الدفترية للسوقية عند مستوى ٥% وذلك على معدل العائد على متوسط الأصول. وبالتالي سوف يؤدي زيادة درجة الرافعة المالية (أي نسبة الدين إلى إجمالي الأصول) بنسبة ١% أو الزيادة بنسبة ١% في القيمة الدفترية للسوقية سوف تؤدي إلى انخفاض ذلك العائد بنسبة ٠.٢١%، ٠.٠٨% على الترتيب في المتوسط.

أما بالانتقال إلى النموذج الثاني والخاص بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، فنلاحظ وجود تأثير إيجابي وحيد لعدد المجتمع على معدل العائد على متوسط الأصول عند مستوى معنوية ١%، ومن ثم يتضح أن للتأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية في النموذج الأول يرجع إلى إهتمام البنوك بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والذي يُعطى إلتبايع جيد لدى أفراد المجتمع مما يؤثر بالإيجاب على معدل العائد على متوسط الأصول.

وأخيراً تشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد المرجح حيث تفسر النماذج ما بين (٧٧.٤% - ٨١.١%) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على متوسط الأصول. و تشير إختبار فيشر (F-Stat) (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية (معنوية) لنموذجي الدراسة عند مستوى ١%.

جدول (٥): نتائج تقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط الأصول

المتغيرات المستقلة	النموذج (١)	النموذج (٣)	المتغير السياسة
المسؤولية الاجتماعية	٥,٦٠٩٧٩٦ *** (٠,٠٠٠)		-/+
العائدين		٠,٥٦١١١٨ (٠,٥٠٩)	
التبعية		-٠,٣٨٥٨٦٢ (٠,٩٢١٩)	
السلام		-١,٦٥٠٩٧٨ * (٠,٠٥٩)	
المجتمع		١,٣٨١١٢٨ *** (٠,٠٠٩)	
حجم البنك		١,٠٩٩٦٩٦ *** (٠,٠٠٠)	+
الرافعة المالية	- ١,٢٠٩٦٠٢ *** (٠,٠٠٠)	- ٠,٢٢٥٣٧٥ *** (٠,٠٠٠)	-
نسبة القيمة النظرية للسوقية	- ٠,٠٨٢٧٧١ ** (٠,٠٣٧)	- ٠,٠٤٩٤١٨ *** (٠,٠٠٤)	-
الموزن الثابت	١٩,٢٤٧١٨ *** (٠,٠٠٠)	- ١,٣٣٧٢٩٤ (٠,٤٧٤)	
R ² المرجحة	٠,٨٢٠٥٠٤	٠,٨٠٢٥٧٠	
R ² المرجحة	٠,٨١٠٥٣٣	٠,٧٧٤٢٦٦	
F - Stat. (Prob.)	٨٢,٢٨١٠٦ *** (٠,٠٠٠)	٢٨,٤٥٥٦٦ *** (٠,٠٠٠)	
R ² غير المرجحة	٠,٤٢٥٠٨٩	٠,٥٥١٥٥٩	

ملحوظة: - ***، **، * تشير إلى وجود دلالة الإحصائية (المعنوية) عند مستوى ١٪، ٥٪، ١٠٪ على الترتيب.

٢- تأثير المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية:

يتضح من نتائج الجدول (٦) التالي بانسبة للنموذج الأول وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى ١% للمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

جدول (٦): نتائج تقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة	النموذج (٦)	النموذج (٣)	المتغيرات
المسؤولية الاجتماعية	٥٦,٥٦٢٨٩ ***{٠,٠٠٠}	-/٠	حجم الشركة
العلماء		٢٣,٣٦٤٠٨ ***{٠,٠١٢}	نسبة الدين
البيئة		١٠,٥٠٩٢٧ **{٠,٠١٩}	المصروف
المصروف		٢٦,٠١٠٠٥ ***{٠,٠٠٠}	المجموع
المجموع		٧,٩٨٣٨٢١ *{٠,٠٦٨}	حجم الشركة
حجم الشركة		٩,٧٧٣٧٠١ ***{٠,٠٠٠}	نسبة الدين
نسبة الدين	١,٠٩١٧١٩ ***{٠,٠٠٣}	١,١٣٩١٨٠ **{٠,٠١٩}	نسبة القيمة السوقية للسوقية
نسبة القيمة السوقية للسوقية	٠,٥١٥٠١٠ *{٠,٠٦٧}	٠,٣٢٣١٧٩ ***{٠,٠٠٠}	الجزء الثابت
الجزء الثابت	٩٢,٨٨٧٥٩ ***{٠,٠٠٧}	٩٢,٧٣٣٢٢ ***{٠,٠٠٠}	
R ^٢ المرجحة	٠,٥٩٨٥,٩	٠,٩٣٧٩٦٥	
R ^٢ المرجحة	٠,٥٨٦٦,٩	٠,٩٢٩٢٨٠	
F - Stat. (Prob.)	٢٧,٢٢٩٧٧ ***{٠,٠٠٠}	١٠,٨٠٠٠١ ***{٠,٠٠٠}	
R ^٢ غير المرجحة	٠,٣٧٨٢٥٧	٠,٥١٠٢٧١	

ملحوظة: - ***, **, * تشير إلى وجود دلالة إحصائية (المعوية) عند مستوى ١%, ٥%, ١٠% على التوالي.

حيث كان قيمة المقدر (٥٦.٥٦٣) وهو يشير إلى أن زيادة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العائد على متوسط حقوق الملكية بالبنوك بمقدار ٥٦.٦% في المتوسط. وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة الفرعية (H₁₋₂) والتي تنص على وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنجد تأثير إيجابي للرافعة المالية عند مستوى ١%، وميلى للنسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لحقوق الملكية على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية وذلك عند مستوى معنوية ١٠%.

أما بالانتقال إلى النموذج الثاني فنلاحظ وجود تأثير إيجابي لأبعاد العاملين، والبيئة، والمجتمع، وميلى للعملاء وذلك على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية. ومن ثم يتضح أن التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية في النموذج الأول يرجع إلى أبعاد العاملين، والبيئة، والمجتمع بعكس معدل العائد على متوسط الأصول والذي كان التأثير الإيجابي يرجع فقط إلى بُعد المجتمع.

وأخيراً تشير قيمة معامل التحديد المرجح في الإحصاءات العامة إلى أن النماذج المستخدمة تفسر ما بين (٥٧.٧% - ٩٢.٩%) من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على متوسط حقوق الملكية. كما يشير اختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العنصرى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنماذج المستخدمة ككل عند مستوى معنوية ١%.

٢- تأثير المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على ربحية السهم:

وبالانتقال إلى ربحية السهم فنجد أن الجدول (٧) يوضح النموذج الأول وجود تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى ١% للمسؤولية الاجتماعية على ربحية السهم، حيث كان قيمة المقدر (٥.٥٩١٧) وبالتالي فإن زيادة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة ربحية أسهم البنوك بمقدار ٥.٦ جنيه في المتوسط. وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة الفرعية (H₁₋₃).

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنجد تأثير إيجابي للرافعة المالية، وميلى للنسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لحقوق الملكية على ربحية السهم وذلك عند مستوى معنوية ١%، 5% على الترتيب. وبالتالي فإن زيادة بنسبة ١% في الرافعة المالية سوف تؤدي إلى زيادة ربحية السهم بمقدار ٠.٠٥٥٥ جنيه في المتوسط في حين سوف يؤدي زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية بنسبة ١% إلى القيمة السوقية لها إلى انخفاض ربحية السهم بمقدار ٠.٠٣٨٧ جنيه. ويتفق هذه النتائج تماماً مع نتائج النموذج الأول الخاص بتأثير المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية في الجدول السابق.

أما بالانتقال إلى النموذج الثاني فنلاحظ وجود تأثير إيجابي وحيد لمحور العاملين على ربحية السهم عند مستوى معنوية ١%. بينما لم يكن لباقي المحاور أي تأثير على ذلك المعدل. ومن ثم يتضح أن التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على ربحية السهم يرجع في الأصل إلى اهتمام البنوك بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. كذلك نجد تأثير إيجابي لحجم الشركة على ربحية السهم.

جدول (٧): نتائج تقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على ربحية السهم

المتغيرات المستقلة	النموذج (١)	النموذج (٣)
المسؤولية الاجتماعية	٥.٥٦١١٧٠ *** (٠.٠٠٠)	
العاملين		٢.٦٠٧٠٦٥ *** (٠.٠٠٤)
البيئة		٠.٠٥٦٣٤٧ (٠.٩٠٠)
المسلاء		٠.٦٦٩٤٨٣ (٠.٢١٨)
المجتمع		٠.٦٧٢٨٢٦ (٠.٦٠٣)
حجم البنك		١.٠١٤٠٠٦ *** (٠.٠٠٠)
الرافعة المالية	٠.٠٥٥٤٦٥ *** (٠.٠٠٠)	٠.٠٦٠٩٦٢ *** (٠.٠٠٠)
نسبة القيمة الفكرية للسوقية	٠.٠٢٨٧٢٢ ** (٠.٠٥٣)	٠.٠٢٥٨٤٦ *** (٠.٠٠١)
الجزء الثابت	٥.٦٠٣٧٦٨ *** (٠.٠٠٠)	١٨.٧٥٤٢٧ *** (٠.٠٠٠)
R ² المرجحة	٠.٧٩٢٥٤٢	٠.٨٦٦٦٢٩
R ² المرجحة	٠.٧٠٥٨٩٦	٠.٨٤٥٨٨٩
F - Stat	١٢,٤٠٢٧٧	١١,٣٧١٩٦
(Prob.)	*** (٠.٠٠٠)	*** (٠.٠٠٠)
R ² غير المرجحة	٠.١٣٧١١٧	٠.٦٤٠٤٣٠

ملحوظة: - ***، **، * تشير إلى وجود دلالة الإحصائية (المعنوية) عند مستوى ١٪، ٥٪، ١٠٪ على التوالي.

وأخيراً تشير الإحصاءات العلمية إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد المرجح حيث نضر التعامل ما بين (٧٠.٦٪ - ٨٤.٥٪) من التغيرات التي تحدث في ربحية السهم. كما يشير اختبار فيشر (Fisher) إلى وجود دلالة إحصائية للتعامل المستخدمة ككل عند مستوى ١٪.

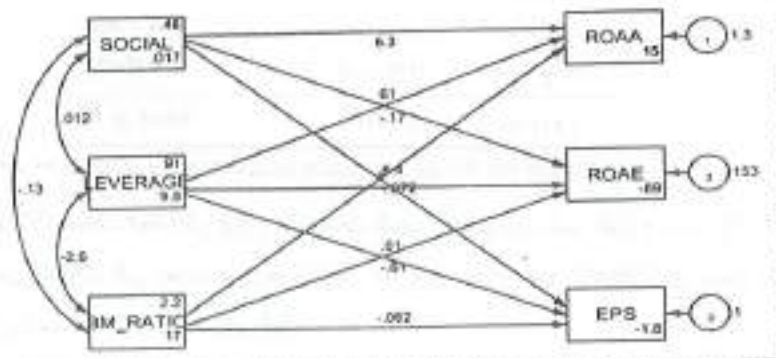
ب- تحليل الانحدار المتعدد باستخدام تحليل المسار (PA):

إن طريقة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لمطابقة في الجزء السابق تعد من قديم نماذج المعادلة الواحدة (أي علاقة الانحدار تشمل على متغير تابع واحد فقط)، ومن ثم فهي لا تأخذ في اعتبارها أثر المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل على باقي متغيرات الأداء المالي التابعة في نفس اللحظة. أي لا يتمكن هنا طبقاً لهذه الطريقة من قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي ككل.

وعليه اعتمدت الدراسة على نموذج المعادلة البنائية وذلك من أجل بناء نماذج هيكلية تشمل على تحليل تأثير متغير المسؤولية الاجتماعية وباقي المتغيرات الضابطة على أكثر من متغير للأداء في نفس اللحظة. أي أن هذه الطريقة تقوم بتقدير كل مسار انحدار بمعلومية باقي المسارات أو المعلومات، بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم بتقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على متغير أداء مالي معين في ضوء أو بمعلومية أثر تلك المسؤولية الاجتماعية على باقي متغيرات الأداء المالي التي يشملها النموذج الهيكلي، وبالتالي فمن المتوقع أن تحظف نتائج نماذج المعادلة البنائية عن نتائج المعادلة الواحدة طبقاً لذلك.

ونظراً لكثرة عدد المتغيرات التي يشتمل عليها نماذج الدراسة للمعادلة البنائية مع انخفاض عدد البنوك والسنوات المستخدمة في التحليل، مما يؤدي إلى انخفاض درجات الحرية بشكل لا يجعلها كافية لحساب بعض مؤشرات حسن المطابقة، مما استدعى قياس نماذج المعادلة البنائية باستخدام أمر "Cluster Robust" والتي تعمل على تنقيح نتائج النموذج من مشاكل القياس، وتعمل الانحرافات المعيارية للمقدرات بناءً على ذلك، مما يجعل النماذج المقترحة بهذا الأمر مناسبة "Fit". ونظراً لأهمية عنصر الزمن في علاقة المسؤولية الاجتماعية بمتغيرات الأداء المالي، فقد تم اختيار أمر "Cluster Robust" بناءً على الزمن، أي يتم تعديل الانحرافات المعيارية بناءً على السنوات. وفيما يلي نتائج التقدير كما يلي:

شكل (٢): نتائج تحليل المسار الخاص بأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي



جدول (٨): تقديرات تحليل المسار لأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

المتغيرات المستقلة	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على متوسط حقوق الملكية	ربحية السهم
المسؤولية الاجتماعية	٦,٢٩٥٢٦٧ *** (٠,٠٠٠)	٦,٠٦٤٧٥٥ *** (٠,٠٠٠)	٦,٣٨٠٩٠١ *** (٠,٠٠٠)
الرافعة المالية	-١٧,٢٧٣٨ *** (٠,٠٠٠)	١,٠٤٩٩١٣ *** (٠,٠٠٢)	-١,٠٣٧٠٤ (٠,٤٨٩)
نسبة القيمة الدفترية للسوق	-٠,٠٧١٧٦٢٢ *** (٠,٠٠١)	-٠,٦٦١٧٠٤ *** (٠,٠٠٠)	-٠,٦١٨١٧١ *** (٠,٠٠١)
الثابت	١٥,٤٥١١٩	٨٩,٠٥٣,٥٠	١,٧٩٣١٣٦
	*** (٠,٠٠٠)	*** (٠,٠٠٢)	(٠,١٧٣)

ملحوظة: - ***, **, * تشير إلى وجود دلالة إحصائية (معنوية) عند مستوى ١%, ٥%, ١٠% على ترتيب.

ويتضح من نتائج الجدول (٨) السابق الخاص بقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على المتغيرات الثلاثة للأداء المالي نطاق نتائج تلك النموذج الهيكلي مع نتائج المعادلات المفردة. حيث يتضح وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وربحية السهم وذلك عند مستوى معنوية ١%. فالزيادة بدرجة واحدة في المسؤولية الاجتماعية التي تؤديها البنوك سوف تؤدي إلى زيادة العائد على متوسط الأصول بنسبة ٦,٣%، وزيادة العائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة ٦,٠٦%، وزيادة ربحية السهم بمقدار ٦,٣٨ جنيه في المتوسط. ومن ثم فإن تلك النتائج تدعم الفروض الفرعية مثل نماذج المعادلة المفردة. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فوجد تأثير سلبي لدرجة الرافعة المالية على معدل العائد على متوسط الأصول عند مستوى معنوية ١%، في حين تحول إلى إيجابي بالنسبة لمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية. بالإضافة إلى تأثير سلبي لنسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لحقوق الملكية على الثلاثة متغيرات التابعة عند مستوى ١%.

** النتائج والتوصيات:

* أولاً: النتائج:

مع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في السنوات الأخيرة وزيادة الضغوط التي تقع على عاتق الشركات لتحمل المزيد من المسؤولية الاجتماعية، لم يعد مقبولاً أن تقوم الشركات بأى ممارسات سلبية على المستوى الأخلاقي والاجتماعي، حيث أن الشركات مسؤولة اجتماعياً ليس فقط استجابة للضغوط الاجتماعية والقوانين واللوائح البيئية، ولكن تلبية لطموحات وتوقعات أصحاب المصالح بالشركة والمجتمع المحلي المحيط بها. وبإلقاء النظر على الدراسات السابقة نجد أنها تظهر تباين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبين الأداء المالي للشركات. وبناءً عليه هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر ممارسة البنوك لمسؤوليتها الاجتماعية على مستوى أدائها المالي، هذا

بالإضافة إلى محاولة معرفة أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة (العاملين، والبيئة، والعملاء، والمجتمع) على الأداء المالي للبنوك، مع معرفة أي الأبعاد الأكثر أهمية في العلاقة الإجمالية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

وقد توصلت للدراسة إلى العديد من النتائج المثيرة للاهتمام؛ فعلى مستوى الإحصاءات الوصفية، توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مثبتي في ممارسة البنوك المصرية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، ففي المتوسط تمارس البنوك المصرية أقل من نصف بنود المسؤولية الاجتماعية، كما أن أكثر المحاور الفرعية للمسؤولية الاجتماعية إعمالاً في أدائها من قبل البنوك هو محور البيئة. كما أن الأداء بين البنوك المصرية يقع في مدى واسع جداً، مما يعكس الاختلافات الكبيرة بين البنوك في الحجم، والخبرات، والظروف المحيطة، وغيرها من المتغيرات التشغيلية.

أما على مستوى تحليل الارتباط توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بشكل كبير مع كل متغيرات الأداء المالي. كما وجدت الدراسة أن أكثر الأبعاد الفرعية ارتباطاً بمتغيرات الأداء المالي كان بُعد المجتمع. كما أكد تحليل الارتباط التحليل الوصفي من أن الأداء المالي للبنوك المصرية مقاساً بمقياس الأداء المختلفة لا يتسم بالتوازن، حيث جاءت تنوع الارتباط بين متغيرات الأداء وبعضها البعض ما بين إيجابي وسلبي.

وأخيراً على مستوى الإحتار توصلت الدراسة وجود تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بمختلف مؤشرات، وأن هذا التأثير ثابت ومستقر بغض النظر عن الأسلوب التحليلي سواء استخدام أسلوب المعادلة الواحدة، وبالتالي دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على كل متغير للأداء المالي على حدة، أو استخدام أسلوب المعادلات الهيكلية، وبالتالي دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على أكثر من متغير للأداء في آن واحد في إطار نموذج هيكلي. وبالتالي يمكن التوصل هنا إلى استنتاج قوي حول تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك ككل.

* ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يمكن للباحث صياغة عدد من التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة في المجال البنكي، وذلك على النحو التالي:

- (١) ضرورة قيام البنوك المصرية بزيادة أنشطتها للمسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها لما لها من تأثير كبير في تحسين الصورة الذهنية لتلك البنوك لدى العملاء وأفراد المجتمع، وبالتالي التحسن في أغلب مؤشرات الأداء المالي، والذي يترتب عليه زيادة عوائدها على المدى الطويل.
- (٢) يجب على البنوك المصرية ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل منظم ومستمر (مستدام) لما لذلك من أهمية كبيرة في ترسيخ الصورة الذهنية الجيدة لدى جمهور العملاء والمجتمع، وبالتالي الإستدامة في تحقيق أداء بنكي جيد.

٢) يجب على القطاع المصرفي المصري توزيع اهتمامه بأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأبعاد الأربعة لها وهي العاملين، والبيئة، العملاء، والمجتمع. مع عدم تركيز الاهتمام فقط على المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع. لما قد يتضمنه من مخاطر في الأجل الطويل ناشئة عن عدم التنوع في أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتركيز على بُعد واحد فقط في تحسين الصورة الذهنية.

٤) يجب إعادة النظر في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تؤديها البنوك تجاه العاملين من خلال الاهتمام بالآتي (وضع آلية لقياس رضا العاملين - الاهتمام بخدمات النقل - توفير حصانات لأطفال العاملين - تحسين العلاقة مع النقابات العمالية).

٥) يجب إعادة النظر في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تؤديها البنوك تجاه البيئة من خلال الاهتمام بالآتي (الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة - دعم المشروعات صديقة البيئة - المساهمة في الجهود المبذولة لاكتشاف مصادر جديدة للطاقة).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الرسائل العلمية:

- العائى، فيصل نافع كعبد. (٢٠١٠)، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- عبدالفتاح، حبيبة أحمد سيد. (٢٠١٠)، دراسة إختبارية لأثر الاندماج على الأداء المالي والتشغيلي لشركات قطاع الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عبدالله، شريف سليمان. (٢٠١٢)، نموذج مقترح لقياس لثر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عفانة، محمد كمال كمال. (٢٠١٢)، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر فى القطاع المصرفى على الأداء التشغيلي والمالى للبنوك التجارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
- عيسى، عارف محمود كامل. (٢٠١٤)، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- مصطفى، مروة محمد عبدالله. (٢٠١٣)، "المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- موسى، مصعب محمد حسين. (٢٠١٦)، دور المسؤولية الاجتماعية فى أداء شركات الاتصالات باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة: مجموعة سودل للاتصالات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- يوسف، ماهر سعيد تاجب. (٢٠١٥)، "العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

ب - الدوريات والمؤتمرات:

- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد، (٢٠١٤)، إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي والمعنوي، على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي محصر، مجلد ١٨، العدد ١، ص ٢٣٧-٣٠٨.
- رضوان، أحمد جمعة أحمد، (٢٠١٥)، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ١٥٠-٢٠٦.
- عارف، فؤاد محمد عيسى، (٢٠٠٩)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية: التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ص ٢١-٥٣.
- عبدالفتاح، هالة عبدالبقي، (٢٠١٠)، القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٦، ص ٦٣-٩٢.
- عبدالوهاب، ياسر، (٢٠١١)، استئثار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في دعم نظام الإدارة المحلية المصري وتطويرة: دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٥٤، ص ٢٩٣-٣٣٦.
- عمران، محمد محمد، مرقس، سمير سعد، (٢٠١٢)، المعاملة الضريبية للثبوعات وأثرها على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والأعباء الاجتماعية الملقاة على ميزانية الدولة، مؤتمر جمعية الضرائب المصرية حول المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار، ص ٢٠٠-٢١٧.
- محمد، عادل مبروك، (٢٠٠٩)، دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية: التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ص ١١٠-١٢٩.
- مليجي، محمد مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٤)، محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على أداء وسعة البنوك في البيئة المصرية دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ١-٨١.

- يوسف، حنان محمد إسماعيل. (٢٠١٦)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات"، مجلة الفكر المحاسبى- مصر، مجلد ٢٠، العدد ١، ص ٣٥٢ - ٣٩٩.
- يوسف، طارق. (٢٠١٠)، "العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى تنافسية قطاع الأعمال العربى: القرص والتحديات، الكويت، ص ٨١-١١٨.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Carroll, A.(1979), "A three-dimensional conceptual model of corporate performance", *The Academy of Management Review* 4, pp497-505.
- Dinson, Syaza Laila. (2017), "CIMP Bank Performance: Relationship Between GDP, Leverage Ratio and Operating Efficiency Ratio to Profitability", *MPRA*, No 78497.
- Han, Jae-joon; Kim, Hyun jeong; Yu, jeongmin. (2016). "Empirical study on relationship between Corporate Social Responsibility and financial performance in korea", *Asian journal of sustainability and spcial responsibility*.
- Madugba, joseph Ugochukwu; Okafor, Michah. (2016). "Impact of Corporate Social Responsibility on financial performance: evidence from listed banks in Nigeria", *Expert Journal Of Finance*, Volume 4, pp 1-9.
- Ngatia, sarah wairmu. (2014). "THE EFFECT OF Corporate Social Responsibility on financial performance of insurance companies in Kenya".
- Pan, Xiping; Sha, Jinghua; Zhang, Hongliang; Ke, Wenlan. (2014), "Relationship between Corporate Social Responsibility and financial performance in the mineral industry: evidence from chines mineral firms", *sustainability*, 6,4077-4101.
- WBCSD,(1999), "Meeting Changing expectations: Corporate Social Responsibility".
- World Bank.(2005), "Opportunities and Options For governments to promote corporate social Responsibility in European and central Asia: Evidence Bulgaria, Croatia and Romania".

مواقع انترنت: مركز الميزان المصري، ٢٠١١، 1- http://www.eiod.org/NewsDetails_AR.aspx?ID=19